أعمال الخليفة المهدي العباسي الخيرية تجاه أهل الحجاز

(١٥٨هـ/ ٧٧٤م - ١٦٩ هـ/ ٧٨٥م)

د. غيثان علي جريس

إن من يلقي نظرة على تاريخ خلفاء بني العباس، يجد هناك اختلافا واضحا في سياساتهم التي اتبعوها، وفي مشكلاتهم التي قابلوها، بل وفي الظروف التي عاشها كل واحد منهم، فالخليفتان السفاح (١٣٢/ ٧٤٩ ـ ١٣٦/ ٧٥٣م)، والمنصور (١٣٦/ ٧٥٣م ـ ١٥٨/ ٧٧٤م) قد اصطدما بالعديد من الثورات أثناء إقامة دولتهما، وكان من أشد وأعظم الثورات التي ظهرت في أراضي الحجاز خلال عهد أبي جعفر المنصور، ثورة العلويين في المدينة التي تزعمها محمد بن عبد الله بن الحسن، الملقب بالنفس الزكية، والتي أوشكت أن تسقط خلافة العباسيين، ولكن الظروف

السائدة على أرض الحجاز، وخصوصا الحالة الاقتصادية التي كان يعيشها أهل المدينة، التي كانت أرضهم ميدانا لظهور العلويين وثورتهم، لم تكن حسنة، بل ولم تكن في مستوى الأوضاع الاقتصادية التي تحيط بالخلافة والخليفة العباسي في العراق، إلى جانب أن سياسة وحنكة وتفوق عبقرية المنصور كانت لا تقارن مع سياسة وحنكة قائد الثورة العلوية في الحجاز، محمد النفس الزكية ومن قام معه من شيوخ وزعماء قبائل الحجاز، لهذا كانت النتيجة أن أرسل المنصور جيشا إلى الحجاز قضى على العلويين وثورتهم، ثم ألحق الإيذاء والعقاب بكل من شاركهم من عرب الحجاز، فكان هناك من وضع تحت الضرب والتعذيب ومن ضيق عليه بمصادرة أمواله وممتلكاته إلى غيرها من الأساليب التي سلكها الخليفة المنصور ورجاله ضد أهل الحجاز⁽¹⁾.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي قابلها أهل الحجاز، خصوصا أهل المدينة، أثناء مساندتهم لمحمد النفس الزكية، ثم هزيمتهم على أيدي جيوش الخليفة المنصور، فلم يكن الأمر يتوقف عند هذا الحد، وإنما الخليفة نفسه أصدر ضدهم العديد من العقوبات، فأمر بقطع العطاء عنهم⁽²⁾، ثم تجاوز ذلك إلى أن قطع الميرة والصادرات الغذائية التي كانت تأتي إليهم من بلاد الشام ومصر وغيرها، أيضا سعى إلى قفل الطرق البرية والبحرية المؤدية إلى الحجاز، فأدى كل هذا إلى تدهور الحياة الاقتصادية عند الحجازيين، فارتفعت الأسعار، وقلت بل وانعدمت المواد الغذائية في أسواقهم وعم الاضطراب والخوف بينهم، وهذا كله كان بسبب تأييدهم للعلويين عندما ثاروا في المدينة ضد الخليفة عام ١٤٥/ ٧٦٢م⁽³⁾.

ولكن جاء من بعد الخليفة المنصور ولده الخليفة المهدي (١٥٨/ ٧٧٤-

١٦٩/ ٧٨٥م)، فلم يكن يقابل مثل تلك المشكلات والثورات التي قابلها سلفه من قبل(٤)، وإنما على العكس من ذلك فقد وجد حكما مهيئاً لأن يتخذ سياسة مغايرة لمن سبقه، فلم يكن هناك اصطدامات أو حروب عسكرية يسعى إلى المساهمة فيها، ولم يكن هناك ثوار يقوم بالتصدي لهم، وإنما كان عليه أن يقوم ببعض المساهمات الحضارية التي يصون بها أوضاع دولته، وكان جانب من جوانب المساهمات التي اتخذها أن نظر لأهل الحجاز، أرضا وسكانا، فعمل على التقرب منهم عن طريق فرض العطاء لهم بعد أن قطعه والده عنهم، بل وإعطاء الأعطيات والهبات، كذلك أقام بعض المشاريع العمرانية، والإصلاحات الاجتماعية لهذا رأينا أن تكون أهداف هذا البحث مركزة على الأعمال التي قدمها المهدي للحجازيين خلال عهد خلافته.

فعندما تولى المهدي الخلافة أمر بإعادة العطاء إلى معظم أهل المدينة (٥)، بل يروي الزبير ابن بكار أن الخليفة المهدي ولى المغيرة بن خبيب توزيع العطاء على أهل المدينة، ثم أعطاه ألف فريضة يفرضها لمن شاء من أهل المدينة (٦)، وهذا التصرف من قبل الخليفة يعطينا الانطباع إلى أنه أعاد العطاء إلى الحجازيين الذين قطع عنهم في عهد والده، ثم من المحتمل أنه فرض العطاء لأشخاص لم يسبق أن كانوا مسجلين في ديوان العطاء، والسبب الذي يجعلنا نقول بهذا القول هو تلك الألف فريضة التي أعطاها الخليفة إلى المغيرة ليوزعها على من أراد من أهل المدينة.

ولم يكن يتوقف الخليفة المهدي عند ما سبق ذكره، وإنما أعطى بعض أهالي الحجاز الإقطاعات الزراعية، فيذكر أنه أقطع الحسن بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب مالا من الضرائب بالحجاز، كما تشير بعض

المصادر إلى أنه أعطى المغيرة بن خبيب الزبيري عيونا وأرضا زراعية ببعض نواحي المدينة(٧)، ثم إنه لم يقتصر في أعطياته على الأراضي الزراعية والعيون وما شابهها، وإنما كان أيضا يدفع المبالغ الكثيرة لمن قد يأتيه في العراق من عرب الحجاز، فتذكر بعض الروايات أنه استقبل في إحدى المرات الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، فأكرمه، وأحسن استقباله، ثم أعطاه مبلغا قدره أربعون ألف دينار(٨). ومثل هذه التصرفات من الخليفة المهدي ربما تكون عائدة إلى طبعه وحبه للخير، وربما تكون عائدة إلى علاقاته مع بعض رجال الحجاز كالمغيرة الزبيري، حيث يذكر أن علاقته به كانت قوية، ولكن لا بد أن لتصرفاته أيضا مع بعض رجال العلويين على وجه الخصوص، كانت قائمة على مبدأ سياسي حيث فكر في أن يحتوي من كان يوجس منه خيفة منهم فيقربه ويعطيه الهدايا والأعطيات الطيبة، وذلك يظهر واضحا فيما قدم لكل من الحسن بن إبراهيم والحسن بن علي العلويّين(٩).

أيضًا من أعمال الخليفة المهدي الخيرية تجاه أهل الحجاز أن ذهب لأداء فريضة الحج سنة ١٦٠/٧٧٦م، فقام بتوزيع مبالغ كثيرة من المال على الحجازيين، إذ يصف لنا الطبري(١٠)، ما عمل فيذكر أنه أحضر معه من العراق ثلاثين مليون درهم، ومائة وخمسين ألف ثوب، وجاءه من مصر ثلاثمائة ألف دينار ومائة ألف دينار من اليمن وتم توزيعها في تلك السنة على أهل مكة والمدينة. ومع ذكر هذه الأرقام عن الطبري، فقد جاء بعده عدد من المؤرخين اختلفوا في ذكر بعض الأرقام التي سبق ذكرها، فنرى المقدسي يتفق مع الطبري في المبلغ وعدد الثياب التي جاء بها الخليفة من العراق، إلا أنه لم يذكر المال الذي أرسل إلى الخليفة من مصر واليمن مع أنه نوه عن توزيع مال من تلك

المناطق دون أن يذكر مقداره(١١)، أما ابن كثير(١٢)، والنهراوالي(١٣) فلم يكونا يختلفان مع الطبري فيما يتعلق بالمال الذي جاء من العراق، ومصر واليمن ولكنهما ذكرا أن الثياب التي جاء بها الخليفة ووزعها في أرض الحجاز لم يكن عددها إلا مائة ألف ثوب، أما الذهبي(١٤)، وابن تغرى بردى(١٥)، فلم يذكرا أي شيء أرسل من مصر، وإنما أشارا إلى المبلغ الذي جاء للخليفة من اليمن أنه كان يقدر بأربعمائة ألف دينار، كذلك ابن خلدون(١٦)، والعصامي(١٧)، وافقا الطبري على أن المال الذي وصله من اليمن مقداره مائة ألف دينار، إلا أن ابن خلدون أشار إلى أن المال الذي جاء به الخليفة من العراق لم يكن مقداره إلا ثلاثين ألف درهم، في حين أن العصامي قال إن الخليفة المهدي أحضر معه من العراق مليون درهم.

ومن يطلع على هذه الآراء المختلفة بين المؤرخين الذين جاءوا بعد الطبري، يجد أنهم جميعا متفقين على مجيء الخليفة المهدي إلى الحجاز وتوزيع الهبات والأعطيات على السكان في كل من مكة والمدينة، ولم يبق إلا ذكر الأرقام ومقادير المال الذي تم توزيعه فإنه ليس بمشكلة أساسية وذلك لما قد يحدث من الخطأ في تدوين الأرقام، فمثلا عندما نرى ابن خلدون يذكر أن المهدي لم يأت معه من العراق إلا بثلاثين ألف درهم فليس ببعيد أن قصده كما قصد الطبري في أن المبلغ ثلاثون مليون درهم وهذا من السهل أن يقع فيه الكاتب أو الناسخ وذلك للتشابه والتقارب بين الألفاظ.

ولم تكن أعمال الخليفة المهدي مقتصرة على توزيع المال والثياب في سنة ١٦٠/ ٧٧٦م وإنما بعض المصادر التاريخية المبكرة تذكر أن في تلك السنة نفسها أمر بإزالة كسوة الكعبة التي كانت عليها لقدمها، ثم طلى جدرانها

بالمسك والعنبر، ثم كساها كسوة جديدة مصنوعة من القباطي، والخز والديباج(١٨)، بل وأمر ببعض الأراضي والأملاك التي كان قد صادرها والده بأن ترد إلى أصحابها الأصليين (١٩)، وأشار ببناء بيوت للعجزة والمرضى في مكة والمدينة، واعطاء العطايا والهبات إلى كل المرضى المجذومين (٢٠)، وأمر أيضا بتصدير الحبوب وخصوصا القمح من مصر إلى بلاد الحجاز بعد أن كان قد قطع عنهم أثناء ثورته مع محمد النفس الزكية في عهد والده(٢١)، ولأن المهدي كان يدرك أن تصدير الحبوب من مصر إلى أهالي الحجاز كان لا يسد حاجتهم، فإنه أمر بنهر الصلة من مدينة واسط من العراق بأن يعمر وتزرع الأراضي من حوله ثم يرسل خمسي الإنتاج من محصوله إلى أهل الحجاز، وأن تكون هبة سارية المفعول لمدة خمسين سنة (٢٢)، ومن يلق نظرة على قائمة الخراج التي أوردها ابن قدامة، في كتابه الخراج، عام ٢٠٤/٨١٩م يجد أن مقادير محاصيل نهر الصلة كانت ألف كر من الحنطة و ٣١٢١ كرا من الشعير و ٥٩٠٠٠ درهم وبهذا لو حاولنا معرفة ما كان يرسل إلى أهالي الحجاز وعلى ضوء السياسة التي رسمها المهدي فإننا نجد نصيبهم كالآتي (٢٣):

١٠٠٠ × $\frac{٢}{٥}$ = ٤٠٠ كر من الحنطة.

٣١٢١ × $\frac{٢}{٥}$ = ١٢٤٨,٤ كر من الشعير.

٥٩٠٠٠ × $\frac{٢}{٥}$ = ٢٣٦٠٠ درهم

وبإيجاد هذه النسبة فإن المقدار الذي كان يرسل إلى الحجاز لم يكن بقليل، وإنما قد يكفي لعدد لا بأس به من أهالي الحجاز.

واستمرت أعمال الخليفة المهدي تجاه أهل الحجاز، إذ لم تتوقف عند زيارته لمكة والمدينة في عام ١٦٠/ ٧٧٦م، إنما كرر الزيارة في عام ١٦٤/ ٧٨٠م، وانفق مبالغ طائلة على أهل المدينة، فيذكر لنا ابن بكار قصته مع أهل المدينة في تلك السنة في أنه عند وصوله إليها، اجتمع بأعيان قريش وفقهاء وعلماء المدينة، ثم أمر أحد أصحابه ويدعى المغيرة ووزعها على أن «أصاب مشيخة بني هاشم أكثرهم خمسة وستون دينارا، وأقلهم خمسة وأربعون دينارا، ومشيخة القرشيين أكثرهم خمسة وأربعون دينارا، وأقل القرشيين سبعة وعشرون دينارا ومشيخة الأنصار أكثرهم سبعة وعشرون دينارا وأقل الأنصار سبعة عشر دينارا، والعرب أكثر من الموالي. ومشيخة الموالي خمسة عشر دينارا. .»(٢٤)

ومن هذا النص نستنتج أن الخليفة وزع تلك الأعطيات على مستوى القرابة من أهل بيته إذ كان بنو هاشم ثم القرشيون هم من الأوائل في الحصول على النصيب الأكبر من تلك التوزيعات، ومع أننا لا نعلم المجموع الكلي الذي تم توزيعه إلا أنه بالتأكيد كان كثيرا جدا لأن ابن بكار نفسه يختم حديثه بأن مجموع الذين استفادوا من تلك الأعطيات كان عددهم يزيد على ثمانين ألف شخص (٢٥)

ومن جانب آخر يتضح لنا أن الخليفة المهدي كان يُعير أهل المدينة كل الاهتمام، فلم يكن يكتفي بتلك المبالغ التي ذكر ابن بكار أنه وزعها سنة ١٦٤/ ٧٨٠م، وإنما هناك صورة أخرى يرويها لنا ابن قتيبة، فيذكر أنه في سنة ١٦٧/ ٧٨٣م تم الالتقاء بين الخليفة المهدي وإمام دار الهجرة مالك بن أنس،

فكان الأخير قد أوصى الخليفة المهدي بأن يكون جوادا كريما على أهل الحجاز وخاصة أهل المدينة، ثم ذكّره بالحاجة الماسة التي هم فيها من ضيق العيش، مع تذكيره بأنهم أهل مدينة رسول الله ﷺ، فلم يكن رد الخليفة عليه إلا أن «قال صدقت فيهم وبررت، وحضضت على الرشد، فأنت أهل أن يطاع أمرك ويسمع قولك، فأمر له بخمسة أبيات مال، البيت عندهم خمسمائة ألف، وأمر مالكا أن يختار من تلاميذه رجالا يثق بهم، ويعتمد عليهم يقسمونه على أهل المدينة...»(٢٦).

ومن يقف عند النصين اللذين ذكرهما كل من ابن بكار وابن قتيبة أثناء زيارة الخليفة المهدي للحجاز في عامي ١٦٤/ ٧٨٠ م و ١٦٧/ ٧٨٣م يجد أن الأعطيات التي أعطاها الخليفة لم تكن إلا على أهل المدينة دون أن يظهر أي ذكر لأهالي المدن الأخرى في أرض الحجاز، ولهذا فإن هناك أكثر من احتمال في أن المصادر الأولية أغفلت ذكر هباته وأعطياته تجاه أهل مكة والطائف وجدة وغيرها من المدن، أو أنها لم تهمله لأنه لم يكن يعطيهم شيئا وإنما أعطى أهل المدينة لاهداف سياسية، وخصوصا بعد تذكر تلك المواقف التي وقفها أهل الحجاز في عهد والده ولأن من كان يترأس الثورات في عهد محمد النفس الزكية هم سكان وقبائل المدينة، ثم لوجود الإمام مالك الذي كان الخليفة المهدي يكن له كل تقدير واحترام، كل هذه الأمور جعلت الخليفة يسلك سياسة الحنكة والدهاء، وذلك بإعطاء الأعطيات السخية لأهل المدينة بصفتهم يشكلون عليه خطرا وقد يثورون ضده كما ثاروا مع محمد النفس الزكية ضد والده من قبله، وبهذا رأى أنه من الأحسن شراء قلوبهم بتلك الأموال التي يوزعها عليهم وفعلا هذا ما كان يتطلع إليه وقد نجح في سياسته، فلم نجد أي

مصدر تاريخي يذكر قيام أي حركة أو ثورة سياسية من قبل أهل المدينة في عهده.

ومن أعمال الخليفة المهدي الخيرة، أن قام ببعض الإصلاحات العمرانية في كل من مكة والمدينة، حتى إنه ليذكر في سنة ١٦٠/ ٧٧٦م أنه رأى المسجد الحرام لا يتسع للزوار والحجاج أثناء أداء فريضة الحج، فأمر قاضيه في مكة، محمد بن عبد الرحمن المخزومي بأن يشرف على توسعة المسجد وأن تكون بداية العمل في عام ١٦١/ ٧٧٧م والنهاية لهذا المشروع في عام ١٦٤/ ٧٨٠م (٢٧)، إلا أن تلك التوسعة لم تكن كافية فأمر الخليفة المهدي بتوسعة ثانية بدأت في عام ١٦٧/ ٧٨٣م، وانتهت في عهد الخليفة الهادي عام ١٧٠/ ٧٨٦م (٢٨) ولكن على ذكر هذه التوسعة الأخيرة فقد ورد بعض الاختلافات بين آراء المؤرخين في تحديد العام الذي أعطى الخليفة أمره فيه للبدء في التوسعة الثانية، إذ يذكر الأزرقي (٢٩)، والفاسي (٣٠) أن الخليفة المهدي ذهب إلى مكة في حج عام ١٦٤/ ٧٨٠ م فرأى توسعة الحرم الأولى غير كافية، ثم إن هندسته المعمارية لم تكن ملائمة لأن الكعبة المشرفة لم تكن تتوسط صحن المسجد، لهذا أعطى الأمر بأن تتم توسعته مرة ثانية، إلا أن هذه التوسعة لم يبدأ فيها بشكل عملي إلا في عام ١٦٧/ ٧٨٣م، وأن تلك السنوات الثلاث بين إعطاء الأمر في عام ١٦٤/ ٧٨٠م، و بين ١٦٧ / ٧٨٣ م، وأن تلك السنوات الثلاث بين إعطاء الأمر في عام ١٦٤/ ٧٨٠م، وبين ١٦٧/ ٧٨٣م، لم تكن إلا تهيئة واستعدادا للبدء في العمل، ولكن الفاكهي ذكر رأيا آخر حول العام الذي أعطى الخليفة فيه أمر التوسعة الثانية بأنه كان في رمضان من عام

١٦٦/ ٧٨٢م، مع العلم أنه اتفق مع الأزرقي والفاسي على عام ١٦٧/ ٧٨٣م، بأنه كان بداية للعمل الحقيقي(٣٢)، أما الأنصاري (٣٣)، فاختلف مع كل الآراء السابقة ذاكرا أن الخليفة ذهب للحج في عام ١٦٤/ ٧٨٠م دون أن يذكر هل أعطى أوامر جديدة بالبدء في التوسعات الثانية، موضحا أن هذه التوسعة بدأت في عام ١٦٦/ ٧٨٢م، وعلى ضوء هذا الخبر الذي زودنا به الأنصاري لا ندري هل رأى الخليفة التوسعة الأولى في عام ١٦٤/ ٧٨٠م ثم أعطى أوامره على ضوء ما رأى أم أنه جاء إلى مكة كما ذكر الفاكهي في عام ١٦٦/ ٧٨٢م ثم أمر بالتوسعة والبدء في العمل في نفس العام (٣٣).

ومن خلال الآراء المتعددة السابقة، يظهر لنا أنها أجتمعت على أن عام ١٦٧/ ٧٨٣م كان نقطة البداية الحقيقية للعمل، إلا الأنصاري فإنه شذ عن آراء الآخرين بذكره أن البداية في عام ١٦٦/ ٧٨٢م، ومهما كان الأمر فإن الخليفة بدون شك قد حج عام ١٦٤/ ٧٨٠م. ورأى التوسعة الأولى التي انتهت في نفس العام ثم أعطى الأمر بالاستعداد للتوسعة الثانية، إلا أن بعض من كان يتشاور معهم من أصحابه ورجال الحجاز أخبروه أن التوسعة الثانية قد تحتاج إلى أموال طائلة وخصوصا أنه كان يطمح إلى توسيع الحرم حتى يوسط الكعبة في صحن المسجد، فلم يسمع لما قالوا وإنما عزم على تنفيذ ما كان يهدف إليه قائلا «لا بد من أن أوسعه حتى أوسط الكعبة. . . ولو أنفقت فيه ما في بيوت الأموال»(٣٤).

وقد امتدت إصلاحات الخليفة إلى المدينة، فعمل على توسعة المسجد النبوي في عام ١٦٠/ ٧٧٦م حين أعطى واليه على الحجاز جعفر بن سليمان العباسي

الإشراف العام على تنفيذ تلك التوسعة ويصف لنا ابن النجار الخطوات التي اتبعها جعفر في تنفيذ رغبة الخليفة وذلك بذكر كتابة نقشها جعفر في صحن المسجد بعد الانتهاء من العمل كان قد ابتدأها بالبسملة والحمد ثم الدعاء للخليفة المهدي الذي تولى الإنفاق على ذلك المشروع الخيري، ثم ذكر العام الذي تمت فيه بداية تنفيذ التوسعة وذلك العام الذي انتهت فيه فيقول« . . . وكان مبتدأ ما أمر به عبد الله المهدي، محمد أمير المؤمنين أكرمه الله من الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ، في سنة اثنين وستين ومائة، وفرغ منه سنة خمس وستين ومائة، فأمير المؤمنين أصلحه الله بحمد الله على ما أذن له واختصه به من عمارة مسجد رسول الله . . . »⁽٣٥⁾.

ومن إصلاحاته العامة أن قام بإنشاء بعض الحمامات والبرك العامة في كل من مكة والمدينة حتى إن الحربي يصف لنا بعض الحمامات التي أمر بإصلاحها بأنها كانت ذات مدخلين أحدهما للرجال والآخر للنساء⁽٣٦⁾، ومن اهتماماته أيضا أن قام بصيانة الطرق التجارية الموصلة من العراق إلى الحجاز، فأنشأ محطات استراحة وزودها بالمياه والمساكن والحمامات، إلى جانب أنه عين عليها مسئولين من قبل الخلافة يقومون بالحفاظ عليها وحماية التجار والحجاج الذين يرتادونها من اعتداء اللصوص وقطاع الطرق، بل وأنشأ لأول مرة بريدا منظما يربط ما بين المدن العراقية وأرض الحجاز واليمن مستخدما البغال والجمال لتكون الوسيلة التي ينقل عليها الأعمال البريدية بين تلك الأنحاء⁽٣٧⁾.

وبهذه الأعمال الإصلاحية نجد أن الخليفة كان لا يتوانى في تقديم المساعدات للحجازيين ماليا وعمرانيا فرأيناه يذهب بنفسه إلى المدن الحجازية وخصوصا

المدينة فيوزع الأموال الطائلة على أهلها ثم يزور المرضى والمجذوبين فيعطيهم العطايا والهبات، ثم يتجه إلى بناء المشاريع فيوسع الحرمين المكي والمدني، و أقام بعض المنشآت الأخرى كبناء البرك والحمامات في المدن نفسها، وحسن الطرق التجارية وخصوصا التي تربط بين الحجاز وعاصمة خلافته في العراق.

ومن هنا نستطيع القول بأن سياسة الخليفة المهدي كانت مغايرة لسياسة والده من قبل. فلم يكن يستخدم العنف ضد العلويين والحجازيين على حد سواء، وإنما على العكس من ذلك كان يتقرب إليهم من خلال زياراته المتكررة لهم، بل ومن خلال الهدايا، والأعطيات والأعمال الخيرية التي كان يقدمها لهم، وفي نظر الباحث أن المهدي كان ناجحا في كسب ود أهل الحجاز وشراء قلوبهم بما كان يقدم لهم، والدليل على ذلك أننا نجد المصادر لا تشير إلى حدوث أي ثورة أو اضطرابات سياسية في الحجاز خلال عهده، في حين أننا لو قارنا عهود من جاء قبله وبعده فقد نجد الحجازيين على رأس قائمة الثوار ضد الخلفاء (٣٨)وهذا الوضع يؤكد على سياسة اللين والمداهنة التي كان يسلكها الخليفة المهدي، والتي أثمرت بدون شك في انتشار الاستقرار والهدوء السياسي في البلاد بعكس ما كانت عليه في عهد الخليفة المنصور أو عهد الخليفة الهادي الذي جاء إلى دفة خلافة بني العباس بعد الخليفة المهدي (١٦٩/ ٧٨٥- ١٧٠/ ٧٨٦م).

ولا ننكر أن الخليفة المهدي قد نفذ تلك الأعمال الخيرية المشار إليها في البحث من منطلق حبه للخير ورغبته في الحصول على الأجر من الله، ثم معرفته الحقة إلى أن الخدمات التي كان يقدمها كانت لأرض وأهل الحرمين،

إلا أنه أيضا كان يسعى إلى هدف أعظم من ذلك كله وهو الهدف السياسي، فكل ما قدم من أعمال حسنة أخمد غضب العلويين والحجازيين على العباسيين، بل وأجل ترتيباتهم وتنظيماتهم السياسية والعسكرية ضد الخلافة والخلفاء العباسيين، إلى جانب أنه نجح في كسب قلوبهم، ثم نال السمعة والشرف بحفظ أرض الحرمين تحت لواء خلافته، بل وربما نال في عهده بعض السمعة الإعلامية على ما كان يقدم من أعمال طيبة تجاه الحرمين وأهله.

الهوامش

(١) عما لحق بأهل الحجاز من جراء مساندتهم لثورة محمد النفس الزكية، وما طبق عليهم الخليفة المنصور ورجاله من عقوبات، انظر. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، ١٣٨٠/ ١٩٦٠م) جـ٧ ص، ٤٧١ وما بعدها، على بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعان الجوهر، تحقيق شارل بيلا (بيروت، (١٣٨٦/ ١٩٦٦م) جـ٤، ص، ١٣٩ ـ ١٥٥،

Farug Umar "Some Aspects of The Abbasid - Husaynid Relation During The Early Abbasid Period, 132-193. A.H/750 - 809 A.D.U Arabica, vol. XXII (1975), PP. 170ff

يبدو أن الخليفة المنصور كان يصطنع من أهل الحجاز بعض الرجال الذين كانوا عونا له على العلويين، ومن كان يساعدهم من عرب الحجاز، لهذا فكان يجزل لهم العطايا والهبات، بل ويقربهم إليه عندما كانوا يذهبون إلى العراق، أو عندما كان الخليفة نفسه يذهب إلى أرض الحجاز لأداء فريضة الحج، انظر تفصيلات أكثر. عبد الله الزبير بن بكار، جمهرة نسب قريش، تحقيق محمود شاكر (القاهرة، ١٣٨١/ ١٩٦١م) جـ١، ص، ٣٠٣، نجم الدين محمد بن

فهد، إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق فهيم شلتوت (القاهرة، ١٤٠٤/
١٩٨٣م) جـ٢، ص، ١٧٧، قطب الدين النهراوالي، كتاب الإعلام بأعلام
بيت الله الحرام، تحقيق اف . وستينفلد (بيروت، ١٩٦٤م) ص، ٩١(٢)
الطبري، تاريخ، جـ٧، ص، ٦٠٣، عن العطاء وتطوره في القرون
الإسلامية المبكرة، انظر . صالح أحمد العلي «العطاء في الحجاز، تطور تنظيمه
في العهود الإسلامية الأولى» مجلة المجمع العلمي العراقي (١٣٩٠/ ١٩٧٠م)
جـ٢٠، ص، ٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر تفصيلات أكثر، الطبري، تاريخ، جـ٢٧ ص،٦٠٣، حمد الجاسر، في شمال غرب الجزيرة، نصوص، مشاهدات، انطباعات (الرياض، ١٣٩٠/ ١٩٧٠م،) ص، ٢٠٩ .

Umar "Some Aspects..."

PP. 171 ff; Jacob Lassner "Provincial Administration Under The Early Abbasids: AbuJafar al-Mansur and The Governors of The Haramayn "Studia Islamica," Vol. XLIX (1979),PP. 39 FF; Fr. Buhl "Muhammad b. Abdallah "Encyclopaedia of Islam, Vol. III, PP. 665 ff; A. S. Tritton "Notes on The Muslim System Of Pension Bulletin Of The School Of Oriental and African Studies, Vol. XVI (1954) PP.170 - 2.

(٤) انظر في المصادر والمراجع التالية التي توضح الثورات السياسية التي ظهرت في عهد الخليفة المنصور، ثم كيف استطاع الخليفة القضاء عليها، الطبري، تاريخ، جـ٧، ص، ٤٦٠ وما بعدها، أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الخلافة العباسية، ط٦ (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨م) حـ٣، ص، ٨١ وما بعدها

Jacob Lassner, The Shaping of The Abbasid Rule (Princeton, 1980) PP. 20 ff.

(٥) الطبري، تاريخ، جـ٧، ص، ٦٠٣ .

(٦) ابن بكار، جمهرة، جـ١، ص، ١٢٤ وما بعدها، ، وقد أشار إلى هذه النقطة مصادر ومراجع أخرى، أحمد بن علي البغدادي، تاريخ بغداد ومدينة السلام (القاهرة، ١٣٤٩/ ١٩٣١م) جـ١٣، ص، ١٩٤، العلي «العطاء» ص، ٦٠ وما بعدها :Tritton "Notes.."P 171

(٧) ابن بكار، جمهرة، جـ١، ص ١٠٩، أبو عبد الله مصعب الزبيري كتاب

نسب قريش تحقيق ليفي بروفنسال (القاهرة ١٩٥٣م) ص ٢٤٢ ، أبو عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري ، معجم ما استعجم ، تحقيق مصطفى السقا (القاهرة ١٣٦٤/ ١٩٤٥م) جـ ١ ، ص ١٦٦ .

(٨) الطبري ، تاريخ ، جـ ٨ ، ص ، ٢٠٠

(٩) (٩) ومما يؤكد ماذهبنا إليه هو أن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب لم يتورع عن القيام بثورة ضد الخليفة الهادي ، الذي خلف الخليفة المهدي ، وذلك لأنه لم يجد الهادي على نمط السياسة التي كان عليها المهدي ، وإنما وجد الخليفة كان شديدا على العلويين لهذا ثار ضده في الحجاز عام ١٦٩/ ٧٨٥م ، وبهذا نستطيع القول بأن الخليفة الهادي كان تقريبا مثل الخليفة المنصور حيث كان كل واحد منهما شديدا في سياسته ضد العلويين في حين أن الخليفة المهدي كان قريبا في سياسته من الخليفة السفاح ، وذلك بحبهما للمهادنة وشراء قلوب الرجال الذين يخافون منهم بالمال وإعطاء العطايا والهبات . انظر بعض التفصيلات عن سياسة السفاح وما كان يقدمه للعلويين ، الطبري ، تاريخ ، جـ ٧ ، ص ، ٤٦٠ وما بعدها ، أحمد بن يحيى البلاذري ، أنساب الأشراف تحقيق محمد المحمودي (بيروت ، ١٣٩٧/ ١٩٧٧م) جـ ٣ ، ص ، ٨٠ ـ ٨٢ ، أحمد بن محمد بن عبد ربه ، كتاب العقد الفريد ، تحقيق أحمد أمين وآخرين (القاهرة ، ١٩٦٧م) ، جـ ٥ ، ص ، ٧٤ .

(١٠) تاريخ ، جـ ١ ، ص ١٣٣ .

(١١) المطهر بن طاهر المقدس ، كتاب البدء والتاريخ (باريس ، ١٩٦١م) ص ، ٩٦ .

(١٢) إسماعيل بن علي أبو الفداء ابن كثير ، البداية والنهاية (بيروت ، الرياض ، ١٩٦٦م) ، جـ ١٠ ، ص ، ١٣٢ .

(١٣) الأعلام ، ص ، ٩٩ .

(١٤) شمس الدين محمد الذهبي ، تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير (القاهرة ، ١٣٦٩هـ)

حـ ٦ ، ص ، ١٦٧ .

(١٥) جمال الدين يوسف بن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (القاهرة ، تاريخ النشر بدون) ، جـ ٢ ، ص ، ٣٦ .

(١٦) عبد الرحمن بن خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر (بيروت ، ١٩٦٦م) جـ ٣ ص ، ٤٤٤ .

(١٧) عبد الملك بن الحسين العصامي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي (القاهرة، ١٣٨٠/ ١٩٦٠م) جـ٣، ص، ٢٦٥ .

(١٨) الطبري، تاريخ ، جـ٨، ص ١٣٣ ، مؤلف مجهول العيون والحدائق في أخبار الحقائق (ليدن، ١٨٦٩م) جـ٣، ص، ٢٦٢ ، الذهبي، تاريخ ، حج٦ ، ص ١٦٧ ، العصامي، سمط ، جـ٣، ص، ٢٦٥ .

(١٩) الطبري، تاريخ ، جـ٧، ص، ٦٠٣ .

(٢٠) المقدس، البدء ، جـ٦ ، ص، ٩٦ ، عز الدين أبو الحسن بن الأثير، الكامل في التاريخ (بيروت، ١٣٨٥ ـ ١٣٨٧هـ) جـ٦ ، ص، ٥٧ .

(٢١) عبد الله الزبير بن بكار، أخبار الموفقيات (بغداد، ١٣٩٢هـ) ص، ٣٣٩ ، ابن كثير، البداية ، جـ ١٠ ، ص ٢٦٢ ، الجاسر ، في شمال ، ص، ٢٠٩ .

(٢٢) أبو الفرج قدامة، كتاب الخراج (ليدن، ١٨٨٩م) ص، ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٢٣) قدامة، المصدر نفسه، والكر هو أكبر أحجام المكاثيل عند العرب، وقد يعادل ١٦٥٠ غراما بالأوزان الحديثة، انظر محمد بن منظور، لسان العرب (بيروت، ١٩٧٥م) جـ٥، ص، ١٣٧ ، محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط ٣ (القاهرة، ١٩٦٩م) ص، ٣٥٥ ـ ٣٥٧ .

(٢٤) ابن بكار، جمهرة جـ١ ، ص، ١١٠ ـ ١١١ .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة، الإمامة والسياسة (بيروت ، ١٣٧٨/ ١٩٦٧م) جـ٢ ، ص، ١٥١ ـ ١٥٢ .

(٢٧) أبو الوليد محمد الأزرقي، أخبار مكة، تحقيق رشدي ملحس (مكة، ١٤٠٣هـ) جـ٢ . ، ص، ٧٤ ، أبو عبد الله محمد ان إسحاق الفاكهي، كتاب اخبار مكة، رسالة دكتوراة من جامعة اكستر ببريطانيا، تحقيق فواز الدهاس (ظ١٩٨م) ص، ٣٢٢ ،

تقي الدين محمد بن أحمد الفاس، شفاء الغرام بأخبار بيت الله الحرام (بيروت، تاريخ النشر بدون) ، جـ١ ، ص، ٢٢٥ .

(٢٨) الأزرقي ، أخبار، جـ٢ ، ص، ٨٠ ــ ٨١ ، الفاكهي ، أخبار، ص، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، الطبري تاريخ ، جـ٧، ص، ١٦٥ .

(٢٩) أخبار ، جـ٢ ، ص، ٧٨ ـ ٨٠ .

(٣٠) شفاء ، جـ١ ، ص، ٢٢٥ .

(٣١) الفاكهي، أخبار، ص، ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .

(٣٢) عبد القادر محمد الأنصاري، درر الفرائد المنظمة في أخبار الحج وطرق مكة المعظمة (القاهرة، ١٣٨٤هـ) ص ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٣٣) المصدر نفسه .

(٣٤) الأزرقي، أخبار . جـ٢ ، ص، ٧٩ ، الفاكهي، أخبار ص، ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .

(٣٥) محب الله بن محاسن البغدادي بن النجار، كتاب الدرة الثمينة في أخبار المدينة (مكة، تاريخ النشر بدون ص، ٣٧٤ ـ ٣٧٥) .

(٣٦) أبو إسحاق إبراهيم الحربي، كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة (الرياض، ١٣٨٩ / ١٩٦٩م) ص، ٤٠٩

(٣٧) انظر المصادر التالية : الطبري، تاريخ، جـ٨، ص، ١٣٦ ، ١٦٢ ، أبوالعباس أحمد المقريزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك (القاهرة، ١٩٥٥م) ص، ٤٥ ، ابن كفرى بردى، النجوم، جـ٢ ، ص ٥١ .

(٣٨) هناك العديد من الثورات والاضطرابات السياسية التي حدثت في الحجاز خلال عهود بعض خلفاء بني العباس الأوائل أمثال المنصور والهادي والمأمون (١٩٨/ ٨١٣ ـ ٢١٨/ ٨٣٣م) . انظر تفصيلا أكثر . الطبري ، تاريخ ، جـ٧ ، ص، ٥٥٢ وما بعدها، جـ٨، ص، ١٩٣ ـ ٢٠٣ ، ٥٢٨ وما بعدها عبد الله بن سعد اليافعي، كتاب مرآة الجنان عبرات اليقظات (حيدراباد، ١٣٣٧/ ١٩١٨م) جـ١ ، ص، ٢٩٤ ، ١٢٩٧ ، ٤١٨ .

Lassner,

The Shaping, PP, 70 3/4 2; idem, "Provincial Administration..." PP. 41ff; Umar "Some Aspects..." PP. 170 ff